مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

المجلد التاسع عشر – العدد الثاني – (ربيع الآخر ـ جمادى الآخرة ١٤٣٨هـ/ يناير ـ مارس ٢٠١٧م)

- نصوص فرخ كتاب سيبويه وآراء الجرمي فيه، وأثرها في النحويين
- قاعدة يُغتفَر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل
- علم الصرف عند الكوفيين
- التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية في سويسرا
- المَعْرِب في تَحريف المُعْرِب
- نقد (اللهجة المصرية الفاطمية)

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

مدير التحرير
خالد بن سعود العصيمي

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد التاسع عشر – العدد الثاني – (ربيع الآخر – جمادى الآخرة ١٤٣٨هـ/ يناير ـ مارس ٢٠١٧م)

ردمد: ٨٥١٣-١٣١٩
الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المحتويات

- نصوص فرخ كتاب سيبويه وآراء الجرمي فيه،وأثرها في النحويين
سعد بن سيف المضياني ٥
- قاعدة يُغتفَر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل
خالد بن سليمان بن عبدالعزيز المليفي ٩٥
- علم الصرف عند الكوفيين
خليل إبراهيم العطية ١٧٣
- التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية في سويسرا
محمد أحمد طجو ٢٧٣
- المُعْرِب في تَحريف المُعْرِب
عمر خلوف ٣٤١
- نقد اللهجة المصرية الفاطمية (لعطية سليمان أحمد)
عباس علي السوسوة ٣٨٣

عنوان المراسلة

مجلة الدراسات اللغوية
ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية - ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣
Journal of Linguistic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543 Saudi Arabia - Fax،4659993
البريد الإلكتروني
arabic1433@kfcris.com

هيئة التحرير:

سيف بن عبدالرحمن العريفي
صالح بن سليمان العمير
عبدالرحمن بن محمد العمار

الهيئة الاستشارية للتحرير:

- إبراهيم بن سليمان الشمسان — أستاذ النحو في جامعة الملك سعود.
- بدر بن محمد الجابري — أستاذ النحو في الجامعة الإسلامية.
- سعد عبدالعزيز مصلوح — أستاذ اللسانيات في جامعة الكويت.
- صلاح الدين صالح حسنين — أستاذ علم اللغة في جامعة بني سويف.
- عبد الله صالح بابعير — أستاذ النحو في جامعة حضرموت.
- عياد بن عيد الثبيتي — أستاذ النحو في جامعة أم القرى.
- فايزة بنت عمر المؤيد — أستاذ النحو في جامعة الإمام عبدالرحمن الفيصل - الدمام
- محمد أحمد الدالي — أستاذ النحو في جامعة الكويت.
- محمد بن يعقوب تركستاني — أستاذ علم اللغة في الجامعة الإسلامية.
- مسعود صحراوي — أستاذ اللسانيات في جامعة باتنة بالجزائر.

ضوابط النشر:

١. أن يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي: الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.
٢. ألا يزيد البحث على خمسين صفحة.
٣. ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.
٤. أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).
٥. دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.
٦. أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.
٧. أن يكون البحث باللغة العربية.
٨. أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.
٩. أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.
١٠. لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت أم لم تقبل.

- تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قِبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير.

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

أولاً: البحوث والدراسات

نصوص فرخ كتاب سيبويه وآراء الجرمي فيه، وأثرها في النحويين

سعد بن سيف المضياني

أستاذ النحو والصرف المشارك في جامعة الحدود الشمالية

كلية العلوم والآداب برفحاء

ملخَّص البحث :

إنه مما استرعى انتباهي وأنا أرجع إلى بعض الكتب النحوية بعض النصوص المنقولة عن كتاب فرخ سيبويه للجرمي، أو الآراء المنسوبة للجرمي والمعزوة للفرخ.

ونظرا لأن العناية بتراث الأمة من الأعمال الجليلة النافعة، ونظرا لأن كتاب فرخ سيبويه من الآثار المفقودة، وأن مؤلفه علم متقدم من أعلام البصريين الذين لهم عناية بكتاب سيبويه، بل هو من أعلاهم إسنادا في قراءة الكتاب، إذ أخذه عن شيخه الأخفش، كما هو ثابت مشهور في الدرس النحوي– نظرا لذلك عزمت على جمع نصوص هذا الكتاب، والآراء المنقولة عن الجرمي فيه، وبيان أثرها في النحويين في هذا البحث المعنون بـ(نصوص فرخ كتاب سيبويه وآراء الجرمي فيه، وأثرها في النحويين).

المقدمة

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين، وبعد:

فإنه مما استرعى انتباهي وأنا أرجع إلى بعض الكتب النحوية بعض النصوص المنقولة عن كتاب فرخ سيبويه للجرمي، ونظرا لأن العناية بتراث الأمة من الأعمال الجليلة النافعة، ونظرا لأن كتاب فرخ سيبويه من الآثار المفقودة، وأن مؤلفه علم متقدم من أعلام البصريين الذين لهم عناية بكتاب سيبويه، بل هو من أعلاهم إسنادا في قراءة الكتاب، إذ أخذه عن شيخه الأخفش، كما هو ثابت مشهور في الدرس النحوي- نظرا لذلك عزمت على جمع نصوص هذا الكتاب والآراء المنقولة عن الجرمي فيه وبيان أثرها في النحويين في هذا البحث المعنون بـ (نصوص فرخ كتاب سيبويه وآراء الجرمي فيه، وأثرها في النحويين).

وقبل تبيين منهجي في هذا البحث لا بد من الإشارة إلى الدراسات السابقة لهذا البحث، فما وقفت عليه منها ما يلي:

* أبو عمر الجرمي: حياته وجهوده في النحو. رسالة ما جستير مقدمة إلى كلية الشريعة والدارسات الإسلامية-قسم الدراسات العليا- جامعة الملك عبدالعزيز، إعداد: محسن بن سالم العميري، ١٣٩٩هـ.

* أبو عمر الجرمي وآراؤه اللغوية والنحوية. بحث للدكتور عبدالحسين المبارك منشور في العدد الأول لمجلة كلية التربية في جامعة البصرة عام١٩٧٩م.

* الجرمي وآراؤه النحوية في كتب ابن هشام. بحث للدكتور محمد أحمد سحلول منشور العدد الثاني لمجلة كلية الشريعة واللغة العربية بجامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية في رجب من عام١٤٠١هـ.

* المسائل النحوية والتصريفية التي خالف فيها الجرمي سيبويه. رسالة ماجستير

مقدمة إلى قسم النحو والصرف في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام، ١٤٢٥هـ، إعداد: على بن موسى بن محمد شبير(١).

* موقف الفارسي من آراء الجرمي النحوية والصرفية. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية اللغة العربية وآدابها- فرع اللغة والنحو بجامعة أم القرى ، ١٤٣٣هـ، إعداد: سويدة بنت علي الحرتومي(٢).

وقد أفاضت ثلاث الدراسات الأولى في الحديث عن حياة الجرمي ومذهبه النحوي من خلال ما نسب إليه من آراء نحوية، ولذلك اكتفيت بها ولم أتحدث عن هذا الجانب في البحث، وأما الدراسة الرابعة فقد كانت معنية بالآراء النحوية والتصريفية المنسوبة إليه والتي تخالف مذهب سيبويه، وأما الدراسة الخامسة فقد كانت معنية بموقف الفارسي من الآراء النحوية والتصريفية المنسوبة للجرمي.

ولم تكن أي من هذه الدراسات السابقة منصبة على جمع نصوص فرخ كتاب سيبويه أو آراء الجرمي فيه وبيان أثرها في النحو، وهو ما بني عليه هذا البحث.

وأما منهجي في جمع مادة الدراسة فقد قصرته قصرا على ما نص النحاة نصا على أنه في الفرخ، ولم أدخل فيه ما سوى ذلك؛ لأني لم أشأ أن أدخل مجالا للشك في مادة الدراسة، وبعد أن جمعت مادة البحث أسسته على هذه المقدمة، ومهدت له بالحديث عن اسم الكتاب ونسبته ومنهج الجرمي فيه، ثم قسمته الأقسام التالية:

القسم الأول: نصوص الفرخ الواردة في المسائل النحوية والتصريفية واللغوية.

القسم الثاني: آراء الجرمي المعزوة للفرخ الواردة في المسائل النحوية والتصريفية.

(١) أشكر أخي العزيز صاحبها جزيل الشكر على كرمه بإرسال نسخة منها إلي، وعلى تأييده لي في فكرة البحث.

(٢) دلني عليها تقرير أحد الفاحصين الكريمين، فشكر الله سعيه.

وقد جمعت فيهما ما تيسر لي من نصوص الفرخ وآراء الجرمي المعزوة للفرخ، ثم صنفتها حسب المسائل النحوية والتصريفية التي تدل عليها النصوص والآراء، ثم رتبتها على أبواب النحو في الألفية وأبواب التصريف في الشافية، وجعلت مالم يكن مندرجا ضمن ذلك في آخر المسائل، وهي مسألة نحوية واحدة ومسألة لغوية واحدة في القسم الأول، ووضعت لكل مسألة عنوانا، أورد تحتها نص الفرخ أو الرأي المعزو له كما ورد عند ناقله، ثم أتحدث بعدها عن أثر هذا النص أو الرأي على النحوي، ثم أشير باختصار إلى الأقوال في المسألة حتى يتبين موقع نص الفرخ أو الرأي المعزو له منها، وموقع استفادة النحوي منه؛ لأنه ليس من هدف البحث دراسة المسألة التي يمثلها النص أو الرأي، وإنما الهدف هو جمع نصوص الفرخ وآراء الجرمي فيه وبيان أثرها على النحويين.

القسم الثالث: النصوص والآراء الواردة في نسبة الشواهد الشعرية وروايتها.

وقد جمعت هذه الأبيات ورتبتها ترتيبا هجائيا حسب حروف رويها.

القسم الرابع: موقف النحويين من نصوص الفرخ وآراء الجرمي فيه.

ثم ختمت البحث بخاتمة بينت فيها النتائج.

التمهيد: اسم الكتاب ونسبته ومنهج الجرمي فيه.

يعد كتاب الفرخ من كتب أبي عمر الجرمي المفقودة والثابت نسبتها إليه، والتي حفظت لنا كتب التراجم والتاريخ واللغة اسمه وشيئا من أثره.

وقد ورد في بعض المصادر باسم (كتاب الفرخ)[1]، ولكن يظهر لي أن هذا اختصار للاسم، وأن الاسم هو (فرخ كتاب سيبويه)، وذلك لما يلي:

* أنه ورد في بعض المصادر التي ترجمت للجرمي أن معناه: فرخ كتاب سيبويه[2].

* أنه لا معنى للتسمية بالفرخ إن لم تكن اختصارا لهذا.

* أن اختصار أسماء الكتب بهذه الطريقة شائع في التداول بين النحويين، وذلك نحو كتاب سر الصناعة لابن جني، والتسهيل لابن مالك، والمغني لابن هشام، فهي اختصار لسر صناعة الإعراب، ولتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ولمغني اللبيب عن كتب الأعاريب.

وأما منهج الكتاب ومادته فلا يمكن القطع بهما؛ لأنه من التراث المفقود، ولكن من خلال النصوص المنقولة عنه، والكتب التي ترجمت له يمكن بيان شيء من منهجه ومادته، ومن ذلك:

أولا: أنه كتاب متعلق بكتاب سيبويه، وذلك لما يلي:

* أن بعض النصوص المنقولة منه مبنية على مسائل الكتاب[3]، أو مرتبطة بأبوابه[4].

* أن بعض من ترجم له ذكر أن معناه فرخ كتاب سيبويه، كما سبق.

(١) انظر: الفهرست٨٤، ومعجم الأدباء ٤/ ١٤٤٤، وبغية الوعاة٢/ ٩.

(٢) انظر: وفيات الأعيان٢/ ٤٨٥، وإنباه الرواة٢/ ٨٢، والكنى والألقاب٢/ ١٤٥.

(٣) انظر: المسائل: ١-٦-٩-١٠-٢١ في القسم الأول من البحث، و٦ في القسم الثاني.

(٤) انظر: المسألة ٣ في القسم الأول.

ثانيا: أن مادة الكتاب مستقاة من أشياخه كيونس[١] والأخفش[٢]، ومما نقله الجرمي نفسه عن العرب[٣].

ثالثا: أن له عناية بشواهد كتاب سيبويه، كما يظهر في القسم الثالث من هذا البحث.

القسم الأول: النصوص الواردة في المسائل النحوية والصرفية.

(ما) العاملة عمل ليس.

١. تقديم خبر (ما) على اسمها منصوبا.

نص الفرخ:

قال الفارسي: "الجرمي في كتابه: إن ناسا قد رووا عن العرب نصب الخبر في (ما) متقدما نحو: ما منطلقا زيد. قال: وليس ذلك بكثير والأجود الرفع"[٤].

أثره:

أورد الفارسي نص الفرخ دون أن يعلق عليه، ولكنه في كتاب الشعر خرج البيت التالي:

لَوَ انَّك يا حسين خلقت حرا

وما بالحر أنت ولا الخليقُ[٥]

(١) انظر: المسألة٢٣ في القسم الأول.

(٢) انظر: المسألة١١ في القسم الثاني.

(٣) انظر: المسائل١-٥-١١-١٩ في القسم الأول.

(٤) البصريات ٢/ ٨٥٧.

(٥) بيت من الوافر نسبه الفراء لامرأة من قبيلة غني، وروايته عنده كالتالي:

أما والله أن لو كنت حرا وما بالحر أنت ولا العتيق

وذكر الفارسي أن بعض البغداديين أنشده. انظر: معاني القرآن ٢/ ٤٤، وكتاب الشعر٢/ ٤٤٣، وانظره بلا نسبة في: الإنصاف١٦٧، وشرح الجمل لابن عصفور١/ ٦٠٥، وشرح التسهيل لابن مالك١/ ٣٧٣، والجنى الداني٢٢٢، ومغني اللبيب١/ ٢٠٧.

على ما رواه الجرمي في الفرخ، إذ قال: "فإنه يكون شاهدا على ما حكاه أبو عمر من نصب خبر (ما) مقدما"[١]؛ وذلك لأنه يرى أن دخول الباء على خبر (ما) مخصوص بلغة الحجاز، وعلى هذا فالباء لم تدخل على الخبر إلا وهو مستحق النصب[٢]، وبناء على ذلك فهو شاهد على ماحكاه الجرمي في الفرخ من نصب خبر (ما) مقدما. مع أن الفارسي نص على منع ذلك في البغداديات[٣].

وقد قال أبو حيان معلقا على قول ابن مالك عن تقدم خبر (ما) على اسمها: "قد تعمل متوسطا خبرها...وفاقا لسيبويه[٤]"[٥] –قال أبو حيان: "هذا الذي قاله وأجازه هو مذهب الفراء، أجاز الفراء أن تقول: ما قائما زيد، وحكى الجرمي أن ذلك لغية، وحكى ما مسيئا من أعتب"[٦]. والذي يظهر لي أن هدف أبي حيان من إيراد ما حكاه عن الجرمي هو التأكيد على أنها لغة قليلة، ليؤكد رده رأي ابن مالك في أنه رأي سيبويه، ولكني لا أدري ما مصدر نقل أبي حيان عن الجرمي أن عمل (ما) إذا توسط خبرها (لغية)، وما مصدر نقله في أن نحو: (ما مسيئا من أعتب) حكاية حكاها الجرمي عن العرب. فلعله فهم ذلك من نص الفارسي، فلما رأي الفارسي نقل عنه أنه يقول: "إن ذلك ليس بالكثير وأن الأجود الرفع" فهم أن ذلك لغية، مع أن النص كما ورد في نقل الفارسي لا يفهم أنها قليلة جدا إلى الحد الذي يفهمه التصغير في نص أبي حيان، ولما رأي الفارسي نقل عنه أنه يقول: "إن ناسا قد رووا عن العرب نصب الخبر في (ما) متقدما نحو: ما منطلقا

(١) كتاب الشعر٢/ ٤٤٣.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٦٨.

(٣) انظر: ٢٨٤، ٥٩٥.

(٤) سيأتي بعد قليل في المسألة أن رأي سيبويه المنع.

(٥) شرح التسهيل ١/ ٣٦٩.

(٦) انظر: التذييل٤/ ٢٦٦.

زيد" فهم ذلك فهما، مع أن سيبويه(١) والمبرد(٢) أوردا (ما مسيء من أعتب)، ولكن بالرفع.

وقد أورد المرادي نص الفرخ كما أورده شيخه أبو حيان، ولكن باختلاف يسير ودون أن يشير إلى الفرخ- أورده؛ ليكون دليلا سماعيا لما نسبه لبعضهم -كما عبر- من أنه أجاز تقديم خبر (ما) منصوبا. قال: "وأجاز بعضهم نصب الخبر المقدم على الاسم. وقال الجرمي: إنه لغة، وحكى ما مسيئا من أعتب"(٣).

وفي مسألة جواز نصب خبر (ما) مقدما عليها، ومسألة أن دخول الباء على الخبر خاص بـ(ما) الحجازية، كما ورد في الشاهد الذي وجهه الفارسي على ما حكاه الجرمي=خلاف بين النحويين.

ففي المسألة الأولى ذهب سيبويه(٤)، وجمهور النحويين(٥) إلى منع نصب خبر (ما) مقدما عليها، وأوجبوا إهمالها.

ونص الجرمي في الفرخ لا يدل على منعها، كما قد يفهم من نقل أبي حيان عنه أنها لغية، بل على جوازها وإن كان الرفع أكثر وأجود منها، وقد تابعه الفارسي في كتاب الشعر، وخالفه في البغداديات -كما سبق-، واستفاد منه المرادي كدليل سماعي لمن يرى جواز ذلك.

ونسبت(٦) إجازة ذلك إلى الفراء، مع أن ما ورد في معاني القرآن(٧) يخالفه، إذ نص على أنها لا تعمل في هذه الحالة.

(١) انظر: الكتاب ١/ ٥٩.

(٢) انظر: المقتضب ٤/ ١٩٠.

(٣) انظر: الجنى الداني٣٢٣.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٥٩.

(٥) انظر: التذييل والتكميل ٤/ ٢٦٨، والجنى الداني٣٢٣.

(٦) انظر: التذييل والتكميل ٤/ ٢٦٦، والجنى الداني ٣٢٤.

(٧) انظر: ٤٣-٤٤.

وفي المسألة الثانية أيضا ذهب سيبويه[١] وجمهور النحويين[٢] إلى جواز دخول الباء في خبر (ما) التميمية، وأنه غير مختص بالحجازية.

وذهب الفارسي في كتاب الشعر[٣] إلى أن دخول الباء على الخبر مختص بـ(ما) الحجازية، ولذلك جعل البيت السابق شاهدا لما رواه الجرمي في الفرخ كما سبق. ووافقه الزمخشري[٤] والإسفراييني[٥]، ونسبه الثمانيني[٦] إلى قوم من النحويين.

(إن) وأخواتها.

٢. مجي اسم (إن) نكرة.

نص الفرخ: قال أبوحيان: "قال الجرمي في الفرخ: يبتدأ بالنكرة ويخبر عنها في هذا الباب. وجاز لهم أن يجعلوا اسم (إن) نكرة والخبر معرفة؛ لأنهم لا يقدمون خبر (إن) كما يتوسعون في (كان)، وأعطوا (إن) ما منعوا (كان)، وقدموا خبر (كان)، ومنعوا أن يكون اسمها نكرة وخبرها معرفة، فأعطوا كل واحد منهما ما منع صاحبه"[٧].

وقد أورد البغدادي نص الفرخ في الخزانة، وسأورده لأنص على إصلاح للنص فيه، كما يظهر لي، قال البغدادي: "وذكر الجرمي هذه المسألة في الفرخ، وقال: إنه يبتدأ بالنكرة ويخبر بالمعرفة عنها في هذا الباب. وقال: جائز ذلك؛ لأنهم لا يقدمون خبر (إن) كما يتسعون في ذلك، فأعطوا (إن) ما منعوا في (كان). وقد

(١) انظر: الكتاب٢ / ٣١٦.

(٢) انظر: المقتضب٤ / ٤٢١، وشرح المفصل٢ / ١١٦، والإيضاح في شرح المفصل١ / ٣٩٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦٠٥، وشرح التسهيل١ / ٣٨٣، والبسيط لابن أبي الربيع٢ / ٧٩٩، والجنى الداني١١٥.

(٣) انظر: كتاب الشعر٢ / ٤٤٣.

(٤) انظر: المفصل٨٢.

(٥) انظر: لباب الإعراب٣٥٧.

(٦) انظر: شرح اللمع١ / ٣٩٦.

(٧) التذييل ٥ / ٦٠.

منعوا خبر (كان)، ومنعوا أن يكون خبرها معرفة واسمها نكرة، فأعطوا كل واحد منهما ما مُنِعَه صاحبه"(١).

والذي يظهر أن (ذلك) في قوله: "يتسعون في ذلك" لا معنى لها في النص إلا إذا كانت عائدة على (كان)، وليس في النص –كما أورد البغدادي– حديث عن (كان) قبل ذلك، ولهذا فالصحيح هو أن تكون (كان) بدل (ذلك) كما ورد في نقل أبي حيان.

كما أن قوله: "وقد منعوا خبر (كان)" لا معنى له –أيضا–، والصحيح –كما يظهر لي– أن يكون النص: "وقدموا"، لا "وقد منعوا"؛ لأن النص فيه مقارنة بين تقديم خبر (إن) و(كان)، ومجيء اسمهما نكرة، وأن ما منع في (إن) أجيز في (كان) والعكس صحيح.

ويبدو أن البغدادي تصرف في نص أبي حيان؛ لأنه لم يطلع على الفرخ كما نص على ذلك(٢).

أثره:

استفاد أبو حيان والبغدادي من إيراد نص الفرخ للجرمي للتعليل على إجازة مجيء اسم (إن) نكرة، فجوازه مبني على عقد المقارنة بينها وبين (كان) في تقديم الخبر على الاسم ومجيء الاسم نكرة، وذلك بأن (إن) لا يجوز تقديم خبرها على اسمها كما في (كان)، بينما يجوز مجيء اسمها نكرة، وهم ممنوع في (كان)، وممكن أن يكون هذا من باب الحمل على النقيض.

كما يظهر لي أن السهيلي(٣)، وابن أبي الربيع(٤) استفادا من تعليل الجرمي

(١) الخزانة ٩ / ٢٧٥.

(٢) انظر: حاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام ٢ / ٦٦٨.

(٣) انظر: التذييل٥ / ٦١.

(٤) انظر: البسيط٢ / ٧٧٢.

دون أن يشيرا إلى الجرمي؛ لأنهما –أيضا– عللا لذلك بعقد المقارنة بين (كان) و(إن) .

٣ . اسم (إن) وخبرها في نحو : (إن في الدار قائمان أخواك) .

نص الفرخ :

قال ابن يسعون : "وقد أجاز نحو هذا[١] أبو عمر في الفرخ، حيث قال في قوله : (إن في الدار قائمان أخواك)، قال : فـ(قائمان) خبر المبتدأ، و(أخواك) مبتدأ، قال : وإن شئت كان (قائمان) المبتدأ، و(أخواك) خبره، وأضمرت لـ(إن) اسما، وقد أجاز أيضا كما ترى إضمار اسم (إن) في غير الشعر"[٢] .

أثره :

وجه أبو علي الفارسي[٣] رفع (سيان) في قول الشاعر :

وكان سِيَّانِ ألا يسرحوا نَعَمًا
أو يسرحوه بها واغْبَرَّتِ السُّوحُ[٤]

إما على أنه خبر المبتدأ مقدم، وهو (ألا يسرحوا)، واسم (كان) على هذا ضمير الشأن محذوف، أو على أنه اسم (كان) وإن كان نكرة، وفضل تخريج البيت على التوجيه الأول .

وبعد أن ذكر ابن يسعون توجيه الفارسي هذا، أورد نص الجرمي في الفرخ ليبين أن ما وجه به الفارسي في الشعر أجازه الجرمي في النثر، وكأن ابن يسعون فهم أن الفارسي يراه في الشعر فقط؛ لأن كلامه في سياق توجيه في الشعر، مع أن

(١) سيأتي توضيح المراد من اسم الإشارة في المسألة .

(٢) المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح١ / ٥٨٠ .

(٣) انظر: كتاب الشعر ١ / ٣٢٣ .

(٤) بيت من البسيط لأبي ذؤيب الهذلي . انظر: شرح أشعار الهذليين١٢٢، وكتاب الشعر٣٢٣، ٤٥٣، والمصباح١ / ٥٧٨، وأمالي ابن الشجري١ / ٩٣ .

الفارسي أورد المثال الذي أورده الجرمي ووجهه بالتوجيه نفسه دون أن يشير إلى أنه من كتاب الفرخ أو للجرمي(١).

وفي مسألة حذف اسم (إن) إذا كان ضمير الشأن خلاف(٢) بين النحويين، فظاهر كلام الجرمي في الفرخ وتابعه الفارسي وابن يسعون أن ذلك جائز في الشعر وغيره، ووافقهم ابن مالك(٣) مبينا أنه غير مختص بالشعر، ولكن وقوعه فيه أكثر من النثر. ويرى الخليل وسيبويه(٤) أنه ضعيف في النثر جائز في الشعر، وهو ما نسب إلى جمهور البصريين(٥).

(لا) النافية للجنس.

٤. نصب لفظ الجلالة في نحو: لا إله إلا الله.

نص الفرخ:

قال أبوحيان: "وزعم أبو عمر الجرمي في الفرخ أنه لا يصح في: ﴿**لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ**﴾(٦) إلا الرفع، قال: لأنه لم يتم الكلام، وكأنك قلت: الله إله، وزيد رجل"(٧).

أثره:

يرى الجرمي كما هو ظاهر من نصه عدم جواز نصب لفظ الجلالة على الاستثناء، وإنما هو مرفوع على أنه خبر (لا)، وقد علل ذلك بأن الكلام بدون

(١) انظر: المسائل المنثورة٧٣.

(٢) انظر: الكتاب٢/ ١٣٤، ٣/ ٧٢، والمسائل المنثورة٧٣، وضرائر الشعر لابن عصفور١٧٩، والمصباح لابن يسعون١/ ٥٨٠، وشرح التسهيل٢/ ١٣، ١٤، والتذييل٥/ ٤١.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٣-١٤.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ١٣٤ و٣/ ٧٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٣، والتذييل والتكميل ٥/ ٤١.

(٦) الصافات: ٣٥، ومحمد١٩.

(٧) التذييل٥/ ٢٤٣-٢٤٤، والارتشاف٣/ ١٣٠٠.

الاسم الكريم (الله) غير تام، وعلى هذا فالكلام محتاج إليه مرفوعا ليتم؛ لأن أصل الجملة: الله إله، والاستثناء على هذا مفرغ.

فاعترضه أبو حيان في هذا مجيزا النصب على الاستثناء؛ لأن الكلام كما يرى تام منفي، وذلك لأن خبر (لا) محذوف مقدر، ومؤيدا ذلك بأنه رأي سيبويه، فقد قال بعد أن أورد نص الفرخ: "وهذا غير بين، لأن الكلام تام بالإضمار، وقد ذكر س[1] (لا أحد فيها إلا زيدا) بالنصب... وبلا شك أن الكلام تام، وما جاز فيه الإتباع جاز فيه النصب"[2].

وتابع الجرمي في منع النصب دون أن يشير إليه السهيلي كما جاء في التصريح للأزهري[3]، وناظر الجيش[4].

وأما مذهب الجمهور[5] فهو جواز النصب مع أن الرفع أكثر منه.

وذهب ابن عصفور[6] إلى المساواة بينهما في الحكم، وذهب الأبذي[7] إلى أن النصب أفصح.

نائب الفاعل.

٥. إقامة المفعول الثاني في باب (كسا) مقام الفاعل.

نص الفرخ:

قال أبوحيان: "قول الجرمي في الفرخ: بعض العرب يقول: كسي ثوب زيدا،

(١) رمز لسيبويه، وانظر: الكتاب ٢ / ٣٣٨.

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر: ٢ / ٥٥٦.

(٤) انظر: تمهيد القواعد٣ / ١٤٥٣.

(٥) انظر: معاني القرآن للزجاج١ / ٣٣٦، وإعراب القرآن للنحاس١ / ٣٣٠، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب ١ / ٧٦٢، والمرقاة٢٤، وتمهيد القواعد٣ / ١٤٢٨.

(٦) انظر: المقرب١ / ١٦٨.

(٧) انظر: شرح الجزولية ٢ / ١١.

وأعطي درهم عمرا"(١).

أثره:

ذكر أبو حيان أن النحاة كلهم يمثلون بـ(أعطي درهم زيدا) على إقامة المفعول الثاني في باب (كسى) مقام الفاعل عند بناء الفعل للمجهول، ثم نقل بعد ذلك عن ابن هشام الخضراوي أنه قال: "وإن كان لم تسمع إقامة النكرة في هذا الباب كان ما ذكروه قياسا"(٢).

ثم أورد نص الفرخ ليثبت ورود السماع بذلك. قال: "فأما قول الجرمي في الفرخ...فينبغي أن يحمل على ظاهره، يكون ذلك حجة في إقامة الثاني نكرة مع وجود المعرفة، ويحتمل أن ينسبه إلى العرب، لأنه اقتاسة، فجعله من كلام العرب"(٣).

فأبوحيان يرى أن ما ورد في نص الفرخ ينبغي أن يعد حجة سماعية سواء أكان الجرمي سمع المثال نفسه أم قاس هذا المثال على ما سمعه عن العرب؟

وجواز إقامة المفعول الثاني مقام الفاعل في باب كسى عند بناء الفعل للمجهول هو قول جمهور النحويين(٤)، ونسب للكوفيين(٥) والفارسي(٦) أنهم لا يجيزون إقامة الثاني وهو نكرة مقام الأول المعرفة.

الاشتغال.

٦. حكم الاسم المشغول عنه في نحو: (أزيد قام)، ونحو: (أأنت زيد ضربته).

(١) التذييل ٦/ ٢٥١.

(٢) السابق٦/ ٢٥٠.

(٣) السابق٦/ ٢٥١.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٢٩، والتذييل٦/ ٢٥٠.

(٥) انظر: التعليقة على المقرب لابن النحاس١٣٩، والتذييل٦/ ٢٥١.

(٦) انظر: التذييل٦/ ٢٥٠.

نص الفرخ:

قال الفارسي: "قال الجرمي فيما قرئ علينا من كتابه: (أأنت زيد ضربته)، قال: لا يجوز عندي إلا الرفع، وقال في قولهم: (أزيد قام): يرتفع بالابتداء، ولا يرتفع بالفعل، قال: لأنه لا يدل على الرفع بالفعل شيء"(١).

أثره:

عامل الجرمي في نصه السابق المشغول عنه في المثالين السابقين معاملة واحدة، وهو أن المشغول عنه، وهو (زيد) في المثالين حكمه الرفع بالابتداء، معللا الرفع بالابتداء في نحو: (أزيد قام) بأنه لا يدل على الرفع بالفعل دليل، ولم يعلل لإيجابه الرفع في نحو: (أأنت زيد ضربته).

وقد أورد الفارسي(٢) نص الفرخ وشرحه موضحا علة الجرمي في إيجاب رفع (زيد) على الابتداء في نحو: (أزيد قام)، بأنه لما كان الرفع بالفعل والابتداء سواء لم يرفعه بالفعل، لأنك لم تصل إلى ما أردته، فإذا كان فعله وغير فعله سواء تركته على ما كان عليه قبل دخول حرف الاستفهام.

ثم قوى قول الجرمي بـ"أن (قام) لا يجوز أن يعمل في (زيد) متقدما رفعا على وجه، وليس هذا حق المفسر بل حقه أن يكون لو حذف ما يشغله لتعدى إلى الأول، مثل: (أزيدا ضربته) لو حذفت الهاء لقلت: (أزيدا ضربت). فإذا لم يكن هذا الشرط في: (زيد قام) فقد صار بمنزلة فعل في الصلة كقولك: (أزيد الذي ضربته)، فـ(زيد) لا يعمل فيه في هذه المسألة فعل يفسر ما في الصلة، لأن الذي في الصلة لا يجوز أن يعمل فيه على وجه، فكذلك: (أزيد قام)"(٣).

وبهذا فالفارسي متابع للجرمي في مسألة رفع (زيد) على الابتداء في نحو:

(١) البصريات٢/ ٩٠٠.

(٢) انظر: البصريات ٢/ ٩٠٠.

(٣) المصدر السابق.

(أزيد قام) .

ولكن رأيه في متابعة الجرمي في إيجاب الرفع في نحو : (أأنت زيد ضربته) غير ظاهر، فلم يزد على أن بين أن النصب في المثال قبل الفصل بين المشغول وهمزة الاستفهام بفاصل، وهو (أنت) ليس مثله قبل الفصل، وذلك –كما ذكر– لأن الفعل قبل دخول همزة الاستفهام إذا تقدم معموله كان عمله أضعف، بدليل جواز : زيد ضربت، ولو تأخر الفعل لم يجز الرفع، كما أن الفعل يضعف عمله بالفاعل عند تقديمه في نحو : زيد قام، وينضم إليهما الفصل بين همزة الاستفهام التي تطلب الفعل وبين المشغول عنه[١] .

وقد نسب الرضي[٢] للجرمي القول بإيجاب الفاعلية في نحو : (أزيد قام) دون أن يشير إلى كتاب الفرخ، وأما السيرافي[٣] فقد نسب للجرمي أنه يرجح الابتدائية على الفاعلية في نحو : (أزيد قام) دون إشارة كذلك .

وفي نص الفرخ السابق مسألتان خلافيتان بين النحاة، وهما :

الأولى : الراجح في وجه رفع المشغول عنه بعد همزة الاستفهام نحو : (أزيد قام) .

وقد اختلف النحويون في ذلك، فذهب سيبويه وجمهور النحويين[٤] إلى ترجيح رفعه على الفاعلية، وذهب الجرمي وتابعه الفارسي[٥] والرضي[٦] إلى إيجاب الابتداء .

(١) السابق٢ / ٩٠٠–٩٠١ .

(٢) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ١ / ٥٣٢ .

(٣) انظر: شرح السيرافي٢ / ٢١٠أ .

(٤) انظر: الكتاب١ / ١٠١–١٠٣، وشرح السيرافي١ / ٢١١، وشرح المفصل١ / ٨١، والبسيط٢ / ٦٣٢، والارتشاف٤ / ٢١٨٦، والمساعد١ / ٤٢٤، وتعليق الفرائد٤ / ٣٠٣ .

(٥) انظر: البصريات٢ / ٩٠٠ .

(٦) انظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب

الثانية: حكم المشغول عنه المفصول عن همزة الاستفهام بأجنبي نحو: (أأنت زيد ضربته).

وقد اختلف النحويون في ذلك، فذهب سيبويه وجمهور النحويين[١] إلى ترجيح الرفع وإجازة النصب، وذهب الجرمي كما سبق إلى إيجابه.

المفعول فيه.

٧. إعراب (حَلَّة الغور) في قول الشاعر:

سرى بعدما غار الثريا وبعدما

كأن الثريا حِلَّةَ الغور مُنْخُلُ[٢].

نص الفرخ:

قال الفارسي: "قال أبو عمر في الفرخ...هو في حِلِّ بني فلان، وفي مَحَلَّتِهم"[٣].

أثره:

استدل أبو علي الفارسي[٤] بهذا القول الوارد في الفرخ على أن (حِلَّة الغَوْر) الواردة في بيت كتاب سيبويه ظرف، ووجه استدلال الفارسي مجيئها مجرورة بفي.

وكونها ظرفا هو رأي سيبويه، حيث قال في (باب ما ينتصب من الأماكن والوقت)، بعد أن أورد البيت السابق: "أي قَصْدَه، يقال: هو حِلَّةَ الغور، أي:

(١) انظر: الكتاب١/ ١٠٤، والانتصار٦٤، وشرح السيرافي١/ ٢١٣أ، وشرح الجمل لابن عصفور١/ ٣٧٧، وشرح الجمل لابن خروف١/ ٤٠٧، وشرح التسهيل٢/ ١٤٤، والارتشاف ٤/ ٢١٧٣، والمساعد١/ ٤١٩.

(٢) بيت من الطويل نسبه المرتضى الزبيدي في التاج (حلل) لبشر بن عمرو بن مرثد. وانظره بلا نسبة في: الكتاب ١/ ٤٠٥، والمسائل البصريات ١/ ٥٠٠، وكتاب الشعر ٢/ ٣٤٨.

(٣) البصريات١/ ٥٠٠.

(٤) السابق.